

سيمنار الثلاثاء موسم ١٩٩٢/٩١ لمعهد التخطيط القومى

عرض : محمد سمير مصطفى (*)

حلقة الثلاثاء النقاشية لمعهد التخطيط القومى:

يجتمع أعضاء الهيئة العلمية لمعهد التخطيط القومى بالقاهرة يوم الثلاثاء كل اسبوعين لمناقشة أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية الجارية فى مصر حيث يكون هناك متحدث رئيسى (يحمل مادة مكتوبة) ومعقب ثم يطرح الموضوع الرئيسى للنقاش بحضور نخبة مختارة ومتميزة ممن لهم إسهام مرصود ومهم بموضوع الحلقة .

الهدف من الحلقة النقاشية:

- مناقشة عدد من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الاتصال الوثيق بالأبعاد الرئيسية لسياسات التكيف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر بغرض إلقاء مساحة من الضوء الوثيق والتعميق يمكن أن تفيد صناعات القرار والسياسة فى بلدنا وهم يصد صياغة السياسات والآليات وأدوات الإدارة اللازمة لمثل هذه السياسات وأيضا تطوير وسائل الاختبار للتحقق من فعاليتها وزيادة تصويب آلياتها نحو الأغراض المستهدفة لهذه السياسات بالإضافة إلى أهمية إعادة طرح هذه الأبعاد على الرأى العام الاقتصادى فى مؤسساته العامة والمتخصصة (الأكاديمية وما فى مستواها من الجمعيات الاقتصادية

(*) أ.د. محمد سمير مصطفى : مستشار بمركز التخطيط الزراعى - معهد التخطيط القومى وهو الذى أشرف

على سيمينار الثلاثاء للموسم ١٩٩٢/٩١

والاجتماعية فى مصر) للوصول إلى مدى التحفظات الفنية ونطاقها التى يمكن أن تثار بشأن هذه السياسات المقترحة وأيضاً درجة التأييد المتوقعة.

موضوعات الموسم:

قدم سيمانار الثلاثاء فى موسم الأكاڤيى ١٩٩٢/٩١ عشر حلقات نقاشية تناهت كل أسبوعين بترتيبها التالى:

الحلقة رقم (١): د. د. رمزى زكى : التغيرات الراهنة فى منظومة الاقتصاد العالمى:

وفىها عرض المتحدث للمسات الأساسية لمنظومة الاقتصاد العالمى خلال الفترة ١٩٤٥ - ٧٠ بشقيها الرأسمالى والاشتراكى، حيث وصف هيكل وديناميكية المنظومة الاشتراكية منذ تشكلت ثورة أكتوبر ١٩١٧ وعرض للصراع الفكرى الذى نشب بعد ١٩٢٤ وتشكيل المنظومة بعد الحرب العالمية الثانية وآليات تشغيلها محلياً وعالمياً. ثم عرض للتغيرات التى حدثت فى المنظومة الاشتراكية من حيث: تزايد انفتاح دول المنظومة على الاقتصاد الرأسمالى منذ السبعينات وآثار هذا الانفتاح، وبرز التناقضات بين متطلبات الإصلاح الاقتصادى الداخلى وتحديات الانفتاح الخارجى وبطء النموذج الستالىنى واستفحال التناقضات ثم فشل البيروسترويكا وسقوط المنظومة الاشتراكية.

ثم عرض المتحدث لتغيرات المنظومة الرأسمالية منذ عقد التسعينات على الصعيد الداخلى ببرز الانخفاض الواضح لمعدل الربح فى قطاعات الإنتاج المادى، وتردى معدلات الادخار المحلى وتزايد العجز الخارجى والداخلى، والنمو المفرط فى قطاع الخدمات وبرز التضخم الركودى، وتحول البطالة إلى مشكلة هيكلية.

وعلى المستوى العالمى: انهيار «بريتون وودز» وتعميم أسعار الصرف، وتعاظم التدويل وانتهاء عصر الطاقة الرخيص وبرز الدول المصنعة حديثاً، وتساعد نزعة الحماية والاتجاه نحو التكتل ومشكلة المديونية العالمية وانقسام المنظومة الرأسمالية إلى ثلاث كتل.

وأخيراً تحدث د. رمزى عن مستقبل الاقتصاد العالمى بعد إعادة توحيدته تحت قيادة النظام الرأسمالى بطرح عدد من الاحتمالات التى يمكن أن تشكل صورة المنظومة الرأسمالية العالمية الجديدة فى ظل الانقسام الحادث فيها وبرز ما يسمى بالاقطاب الثلاثة - اختفاء المنظومة الاشتراكية

والاضطرابات الحادثة فيها الآن. وأخيرا المشكلات الحادة التي تعاني منها دول العالم الثالث . وقد قام بالتعقيب د. سلطان ابو على.

وبعد عرض القضايا العالمية للاقتصاد، عالج السيمانر موضوع «الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاما: الحصاد والدروس» فى حلقات ثلاث.

الحلقة رقم (٢ - ١) د. أحمد عبد العزيز الشرقاوى : رؤية كلية لأداء الاقتصاد المصرى
(قضايا السياسة وحدود الاختيارات)

فى إطار هذا الموضوع عرض المتحدث لمراحل التطور التى مر بها الاقتصاد المصرى خلال الثلاثين عاما الأخيرة وهى : مرحلة التدخل الحكومى الواسع من خلال التأميم وإنشاء القطاع العام والتخطيط المركزى خلال الستينات ثم مرحلة الانفتاح الاقتصادى غير المخطط (عقد السبعينات) أخيرا مرحلة الإصلاح الاقتصادى المخطط (عقد الثمانينات) .

ثم تعرض للمشكلات الاقتصادية الكبرى التى لخصها فى :انخفاض مستويات ومعدلات الزيادة فى الانتاج والإنتاجية والزيادة الكبيرة فى السكان والاعتماد الكبير على العالم الخارجى والتضخم والبطالة واختلال هيكل توزيع الدخل القومى والتخلف الشديد فى نظم وأساليب الإدارة واتخاذ القرارات على المستويات المختلفة وكذا التخلف الشديد فى نظم التعليم والتأهيل والرعاية الصحية .

ثم انتقل المتحدث لقضايا الوضع المستهدف بتساؤلاته عن : طبيعة وحدود التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ودور ومجالات القطاعات التنظيمية المختلفة ومفهوم التخطيط القومى الذى ينبغى تطبيقه ومجانية التعليم والدعم والتهرب الضريبى وإسراف الإنفاق الحكومى والعلاقة بين المالك والمستأجر وتطوير الجهاز المصرى .

وأخيرا عرض المتحدث لأهم محاور الاهتمام المقترح للخطة الثالثة ١٩٩٢ : ٩٧ والتى لخصها فى إعادة تشكيل التوزيع المكانى للسكان والأنشطة الاقتصادية واستصلاح الاراضى والتصنيع التصديرى وتصنيع أدوات الإنتاج ورفع كفاءة الامتثمار وتشجيع الاستثمار الخاص وتوظيف المدخرات القومية فى استثمارات مباشرة من خلال سوق المال وتطوير البنية الأساسية البشرية وقد قام بالتعقيب د. جودة عبد الخالق.

الحلقة (٢ - ٢) : مفهوم التخطيط فى ظل التحرر الاقتصادى: د. رأفت شفيق ، د. عثمان محمد عثمان.

عالج المتحدثان المفاهيم الأساسية لإدارة الاقتصاد الوطنى واستقراء أهم الدروس المستفادة من تجارب التخطيط فى الدول ذات التوجهات المختلفة . ثم تعرضا لأهم القضايا المحورية فى أداء الاقتصاد القومى التى برزت فى أوائل التسعينات من زاوية القضايا الاقتصادية وأهمها : تباطؤ معدلات النمو، تراجع الإنتاج السلمى/على حساب الإنتاج الحدمى، زيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وتراجع نسبة الادخار/الاستهلاك إلى الناتج المحلى الإجمالى وانخفاض معدل النمو الحقيقى للاستثمار ونقص الضغوط التضخمية بسبب السقوف الائتمانية وأسعار الفائدة المرتفعة وتفاقم عجز الميزان التجارى بسبب نقص الإنتاج السلمى وعجز الموازنة العامة للدولة والموقف الحرج لميزان المدفوعات رغم تراجع الدين وانخفاض خدمة أعبائهم ومشاكل إدارة قطاع الأعمال العام الجديد والتحول إلى القطاع الخاص. ثم انتقل الحديث إلى مضمونية التحرير الاقتصادى والأكليات المختلفة للتبادل وتخصيص الموارد وسما ت نظام التخطيط الراهن فى مصر .

وأخيرا ملامح التخطيط المصرى فى التسعينات من منظور استراتيجية الخطة والتوازن الاقتصادى الكلى والسياسات السعرية وسياسات الاستثمار والإنتاج والعمالة وعلاقة الحوار والتشاور بين القطاع الخاص والخطة. وقد قامت بالتعليق د. كريمة كريم.

الحلقة (٢ - ٣) : د. على نصار : مناهج وأساليب التخطيط المطلوبة لمصر وسط التغيرات الحالية والمتوقعة :

استهل المتحدث عرضه بالتأكيد على ضرورة فهم تحديات المستقبل فى المدى الطويل وخصوصيات مصر التاريخية الحضارية وفهم أثر التقنية ثم انتقل الحديث إلى ضرورة استخلاص الدروس من مراحل التخطيط القومى السابقة وأساليبه من منطلق وجود تنبيهات دائمة لضرورة استمرار أنشطة التخطيط وليس وضع مجرد خطط وأيضاً ضرورة التنسيق بين أنشطة التخطيط وليس بين خطط منتهيه وضرورة إجراء تحليل الحساسية باستخدام النماذج قبل اتخاذ أى قرار وكذا وجود خلفية بعيدة المدى لتوقعات الخطة والإ تزايد حجم المخاطرة بالمستقبل.

ثم انتقل المتحدث إلى استعراض أهم اتجاهات التغيرات الدولية فتحدث عن ثورة الاتصالات

والمعلومات وإعادة تشكيل الخريطة السياسية والاقتصادية للعالم. وأخيرا نتحدث عن جدول أعمال الحدود الدنيا المطلوبة لإعادة صياغة مناهج وأساليب التخطيط في مصر وذلك من وجهة نظر التخطيط القومي الذي ينبغي أن يكون جزءا من حملة شاملة لعلمية اتخاذ القرار على المستويات المختلفة وأن المطلوب هو تخطيط بمفهوم جديد ليس ببساطة تأشيريا ويجب أن يستمر ملتزما بدورة جديدة للتخطيط، أما بخصوص مناهج التخطيط المطلوبة فقد أكد المتحدث على ضرورة تطوير الحسابات القومية وضرورة اللجوء إلى نماذج ديناميكية في النظرية والأساليب تعبر عن تفاعل التجربة ومتخذى القرار مع أية علاقات كمية أو موضوعية وضرورة النظر المستمر في محددات الإنتاج، وإتاحة المناهج لدعم المفاوضات في التبادل التجارى وغيره وإعادة صياغة قواعد المعلومات التخطيطية في ضوء النظرية المختارة والمنهج المستخدم في وضع الخطط . وقد قام بالتعقيب د. رشاد الصفتى.

الحلقة رقم (٣) : د. حسين طه الفقير: الهدر في الاقتصاد المصرى وسبل مواجهته:

بعد تسليط الأضواء على المسرح العالمى لرصد المتغيرات الاقتصادية الراهنة، انتقل سيمينار الثلاثاء الى مراجعة مسيرة الاقتصاد المصرى خلال حقبة تخطيط التنمية وتحديد مناهج وأساليب التخطيط المطلوبة لمصر وسط هذه التغيرات العالمية والمحلية.

في هذه الحلقة عالج المتحدث موضوع الضائعات في الاقتصاد المصرى وسبل مواجهتها فتعرض في البداية لمفاهيم أساسية، تعريف الهدر والفرق بينه وبين الادخار الضائع والانعكاسات السالبة لاستمرارية الهدر على مستقبل التنمية. بعد ذلك قام المتحدث بتأصيل الجذور الفلسفية لتعبئة الصناعات في الفكر الإسلامى والفكر الاقتصادى الحديث والضرورات الموضوعية لتعبئة الصناعات في مصر. ثم حصر المتحدث الصياغات الاقتصادية في مصر من خلال التعرف على : حجم الفاقد المتمثل في البطالة والطاقات العاطلة في الصناعة وركود المخزون وخسائر القطاع العام وفاقد التجارة الخارجية وفاقد القطاع السياحى وفاقد القطاعات الإنتاجية والفاقد الضريبى والفاقد فى المحليات والفاقد فى الهيئات العامة الخدمية والاقتصادية والأنشطة السوداء فى مصر (التهرب - الرشوة - الاختلاس - المخدرات). ثم قدم الباحث التقديرات المتاحة عن الصناعات منذ منتصف الثمانينات وحتى عام ٢٠٠٠، وانتقل الحديث بعد ذلك لدور الصناعة فى رفع مستوى إشباع الحاجات الأساسية والابتعاد عن مصيدة الدين الخارجى. وفى النهاية قدم المتحدث مشروعا مقترحا لمواجهة الهدر فى

' الاقتصاد المصرى قثلت عناصره الأساسية فى تحديد دور الدولة ودور التخطيط ومساهمة القطاع الخاص وتجبيش البشر Militarized Labour ودور البحث والتطوير والمعلومات وترويج الصادرات ودور المؤسسات غير الرسمية والتكامل الصناعى وتطوير الصناعات الصغيرة وقد قام بالتعقيب د. رمزى زكى.

الحلقة رقم (٤) : د. سيد عبد المقصود : إصلاح التعليم فى مصر : رؤية مستقبلية.

بدأ المتحدث عرضه بالتأكيد على بطلان القول بأن التعليم قطاع ليس له عائد اقتصادى وأنه قطاع لا يغطى تكلفته فقد حسم علم اقتصاديات التعليم تلك القضية ويات واضحاً أن التعليم قطاع إنتاجى له عائده المتمثل فى القوة العاملة التى ينتجها وتحمل عبء التنمية، كما أكدت التطورات السياسية خلال نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات أن الصراع بين الغرب الرأسمالى المتقدم تكنولوجيا والشرق لم يكن صراعاً مذهبياً بالدرجة الأولى بقدر ما كان صراعاً تعليمياً تكنولوجياً.

وقد إوضح المتحدث أن مشكلة قطاع التعليم المصرى خلال عملية الإصلاح والتطور تتبلور فى تحسين الكيف فوق الكم من خلال مجموعة من الأهداف طويلة الأجل هى : بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل وإقامة المجتمع المنتج وتحقيق التنمية الشاملة. وإعداد جيل من العلماء. وهذه الأهداف تنبثق من استراتيجية سوف تحقق نقلة ملموسة فى النظام التعليمى تتمثل فى زيادة فعالية ديمقراطية التعليم وبخاصة تعميم التعليم الأساسى والتوسع فى التعليم الفنى ورفع مستواه الكيفى وكذلك تطوير التعليم الثانوى ورفع مستواه الكيفى وخاصة الثانوية العامة، وحسن إعداد المعلم ورفع مستواه والاهتمام بالتعليم العالى الفنى والتكنولوجى، واستحداث تخصصات جديدة وتحديث تجهيزات الجامعات والعناية بالدراسات العليا والبحوث وربط الجامعات بمشاكل البيئة. وانتهى المتحدث إلى ضرورة استشراف المستقبل خلال عملية التطوير المستمر للعملية التعليمية وقد قام بالتعقيب د. محمد سيف.

الحلقة رقم (٥) : د. اسماعيل صبرى عبد الله : التحديات البيئية فى مصر ومنهج

العمل المقترح:

استهل المتحدث عرضه بأن علم الاقتصاد يهمل تماماً دراسة الطبيعة كأحد عناصر الإنتاج، على افتراض أنها موارد غير محدودة ولا تكلف شيئاً، ويرىها يستحق بسبب ملكيتها فقط .

وذكر المتحدث ان وعى الانسان بالأضرار البيئية التي ترتبت على ممارسات الإنسان المخاطئة قد بدأ منذ انعقاد مؤتمر البيئة فى استكهولم ١٩٧٢.

وانتقل الحديث بعد ذلك إلى مضمونية الأنساق البيئية و طاقة التحميل حيث عرض د. أسماعيل صبرى ماهية التحليل العلمى للبيئة من حيث مفهوم النسق البيئى وتراكيب الانسان البيئية وتحديد طاقة التحميل لكل نسق منها ومفهوم الإدارة الرشيدة للأنساق البيئية الذى يحافظ عليها ولا يدمرها. وانتقل الحديث بعد ذلك إلى البيئة والأخطار الكوكبية المتصلة بالماء والهواء والطاقة وارتفاع درجة حرارة الأرض بفعل ثقب الأوزون.

ثم انتقل الحديث إلى منهج التنمية البيئية وركز على مخاطر استمرار النمو الاقتصادى فى مستوى الإنتاج المادى بمعدلاته الحالية فى الدول المتقدمة. وكذا تهديدات البيئة بفعل الفقر المدقع الذى يزيد من تلوث البيئة ووهم تعميم أسلوب الحياة الأمريكى وهذا كله يؤدى بالضرورة إلى محتوى جديد للتنمية يهتم بالحاجات غير المادية ويستند إلى اللامركزية والمشاركة الشعبية.

ثم عرض المتحدث لأهم قضايا البيئة العاجلة فى مصر وهى تلوث مياه النيل والاستخدام العشوائى للمبيدات والأسمدة الزراعية الذى يؤدى إلى تراكمها السام فى التربة وانتقالها إلى الإنسان والحيوان وفقدان عناصر متزايدة بين الثروة الجينية. وأخيراً تحدث عن ضرورة الاهتمام بالتعليم والثقافة والسلوك الاجتماعى لانعكاسه على الارتقاء بمستوى التربية البيئية.

الحلقة رقم (٦): أحمد أحمد جويلى: السياسة الزراعية والفجوة الغذائية فى مصر.

بدأ المتحدث عرضه ببيان الفرق بين مفهوم الاكتفاء الذاتى ومفهوم الأمن الغذائى، حيث يقوم الأخير على ركيزتين الأولى التأمين الكامل للاحتياجات على المستوى القومى بغض النظر عن التكلفة، والثانية هى تأمين الغذاء على المستوى الأسرى ومن ثم كان قيام برنامج دعم الغذاء لحماية الأسر المختلفة وكانت تكلفة البرنامج عالية بسبب التسرب فى منافعه لغير المستحقين . وذكر د. جويلى أن مصر بلد آمن غذائياً على مستوى الفرد حيث لا يعالج الأفراد من نقص التغذية ولكن تعاني بعض قطاعات الدخل من سوء التغذية. وانتقل الحديث إلى تحديات المستقبل المحلية والدولية والتكنولوجية، حيث ينتظر أن يصل عدد سكان مصر إلى ٧٠ مليون نسمة فى نهاية القرن، وهذا يفرض أعباء إضافية لتوفير الغذاء وتوفير فرص العمل وضرورة توفير موارد مائية إضافية لرى

مساحات جديدة من الأراضى الصحراوية. وعلى المستوى الدولى فان التغيرات السياسية والاقتصادية فى العالم يمكن أن يترتب عليها تقليص المعونات الغذائية وتوجيهها إلى مناطق أخرى من العالم. أما التحديات التكنولوجية فتتطلب على ضرورة التزام الصادرات المصرية بمواصفات الدول المستوردة وعدم احتواء هذه الصادرات على الحد غير المسموح به من المبيدات والكيماويات الضارة بالصحة .

وانتقل المتحدث بعد ذلك إلى أهداف السياسة الزراعية وضرورة وجود توازن بين الأهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل، ومن هذه الأهداف : حل مشاكل القطن المحصول التصديرى الأول وتحقيق التغيرات المؤسسية التى تتفق والتغيرات الاقتصادية الحادثة فى قطاع الزراعة، وتنمية الموارد وصيانتها والارتقاء بالبيئة الأساسية الريفية ، وتحقيق التنمية الريفية المتكاملة وحماية المستهلك.

واختتم د. جويلى حديثه عن دور الحكومة فى تنفيذ السياسة الزراعية فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى وضرورة أن يرتبط هذا الدور بتغيير مؤسسات وأجهزة الحكومة ووظائفها لتحقيق وتنفيذ مهام الحكومة.

الحلقة رقم (٧) : أ. أحمد عبد السلام: المساعدات الأجنبية لمصر ضارة أم نافعة ؟
مع تركيز خاص على المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر:

عرض المتحدث للبرامج الرئيسية للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر وهى مشروعات مدرجة بالخطة ويتم تمويلها من الجانب الأمريكى عن طريق برنامج الاستيراد السلى والتحويلات النقدية وبرنامج فائض المحاصيل الزراعية(القانون العام ٤٨٠) ثم انتقل الحديث إلى الإجراءات الخاصة التى يمر بها توقيع اتفاقيات المساعدات حتى بدء التنفيذ ثم إجراءات التنفيذ الفعلى التى تنطوى على تمييز لجانب الدولة المانحة ليمثل فى ضرورة شراء السلع من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك طبقا لمناقصات وأسلوب تنافس بين الشركات الموردة وضرورة أن يتم الشحن على مراكب أمريكية وغير أمريكية بنسبة ٥٠٪ لكل منها - علما بأن أسعار الشحن على المراكب الأمريكية بالنسبة للسلع الصب يزيد كثيرا عن أسعار الشحن على المراكب غير الأمريكية . ثم تحدث عما تم تعديله فى الاستراتيجيات مقارنة بالأوضاع والبنود السابقة فى الاتفاقيات.

ثم تعرض أخيرا لنظام المتابعة باعتباره أدق جوانب المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر.

وكانت أهم استخلاصات المتحدث فى النهاية أن حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر يمكن أن يتغير فى المستقبل بفعل التغيرات السياسية، الاقتصادية الراهنة فى العالم، ومن ثم فإن التنمية الوطنية المعتمدة على الذات هى الحل الوحيد للفكاك من فخ المعونة. وقد قامت بالتحقيب د. هبه هندوسه.

الحلقة رقم (٨) : د. ابراهيم سعد الدين، د. سعد حافظ : قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص فى مصر :

تناول د. ابراهيم سعد الدين القطاع العام فى مصر من منظوره التاريخى الماضى والمستقبلى وركز فى تحليله على اعتبار نشأة القطاع العام كنتيجة للضرورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاختيار التجريبي أكثر من كونها نتاجا للاختيار الايديولوجى، حيث عملت الثورة فى البداية على تشجيع الاستثمار الخاص، إلا أن تأخر المبادرات الخاصة فضلا عن معركة الاستقلال والتنمية قد أدت إلى نشأة القطاع العام بمشروعاته الجديدة ثم توسع الأمر مع عمليات التخصير والتأميم الواسعة، مع التغيرات الاجتماعية ثم فى غمار المواجهة العسكرية مع اسرائيل وكيف يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا فى تحمل أعباء الصمود . إلا أن هذه الأعباء شكلت استنزافا لقدرات القطاع العام فضلا عن مثالب الإدارة، الأمر الذى أدى لسياسة الانفتاح، وما ينتج عنها من فتح المجال لإعادة نمو الرأسمالية الأجنبية والمحلية وتقليص دور القطاع العام، ثم اشتداد الأزمة الاقتصادية ومن ثم اشتداد الحملة على القطاع العام والدعوة لتصفيته .

وفى معرض النظرة المستقبلية طرح د. ابراهيم سعد الدين أهداف المرحلة القادمة ودور كل من القطاعين العام والخاص وكيفية التوفيق بينهما. أخذنا فى الاعتبار أزمة التنمية فى مصر بصفة عامة وهيكلة الرأسمالية المحلية والموقع من الاقتصاد العالمى وطرح ضرورة فتح المجال أمام كل من القطاعين دون تميز ليلعبا دورهما فى التنمية مع ضرورة إعادة صياغة توجهات التنمية وتحسين المناخ العام لقطاع الأعمال مع تطوير القطاع العام وتنظيمه وتشجيع القطاع العام المنتج.

أما تناول د. سعد حافظ فقد ركز على القراءة التحليلية الناقدة لقانون قطاع الأعمال العام فى إطاره الاجتماعى والسياسى وفى سياقه التاريخى، وربط د. سعد حافظ بين صدور القانون وبين التحولات الجارية فى أسلوب الإدارة الاقتصادية وفى جوهر الملكية. كما ربط بين هذه التوجهات

البارزة فى هذا القانون وبين مضمون وأهداف ووظيفة القطاع العام فى التسعينات.

وجاءت أبرز أوجه الاختلاف عند إجراء التحليل المقارن بين القانون الحالى والقوانين السابقة عليه والمنظمة للقطاع العام فى أن القانون يمكن أن يخدم كأداة فى محولات الملكية العامة للخاصة وفى غياب الدور التخطيطى والإلزام وكذلك فى التعامل مع قانون العمل، وأبرز أن القانون مرحلى لن يلبث أن يدمج مع قانون الشركات المساهمة فى صياغة جديدة، وما يرتبط بذلك من توحيد قانون العمل أيضا.

وبين المتحدث ضرورة زيادة دور الدولة التنموى حتى فى ظل معطيات السياسة الاقتصادية الجديدة لتحسين موقع الاقتصاد المصرى فى تقسيم العمل الدولى وفى مواجهة تحديات البقاء، كالتحديات البيئية، والفجوة التكنولوجية الضخمة وحماية الموارد من الهدر فضلا عن الضرورات التى تفرضها ظروف التحول إلى اقتصاد السوق لتنظيم السوق وحمايته من الاحتكار والفوضى وغيرها من الظواهر وللحفاظ على استقلالته.

وقد أبرزت المناقشات نقاط الاتفاق الكثيرة بين المتحدثين وجمهور الحاضرين وأبرزها التأكيد على أن نشأة القطاع العام ونموه بعيدة عن الاعتبارات الأيديولوجية، وكذلك التأكيد على أهمية دور الدولة بعد تغيير طبيعته، ومتطلبات مواجهة الثورة العلمية - التكنولوجية فى مجالات التعليم والبحث.

الحلقة رقم (٩) د. جودة عبد الخالق: التكيف الاقتصادى فى مصر والبدائل المطروحة :

استهل المتحدث عرضه ببيان الفرق بين مفهوم التثبيت والتكيف الهيكلى وأوضح خبرة مصر فى هذا المجال وانتقل بعد ذلك إلى تفصيلات برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية مترابطة هى :-

أ. التثبيت، لاستعادة التوازن الاقتصادى الكلى (الاتفاق مع الصندوق)

ب. التكيف الهيكلى لتحقيق النمو الاقتصادى متوسط وطويل المدى (الاتفاق مع البنك)

ج. تعديل السياسات الاجتماعية لتقليل الأثر الضار للإصلاح على الفقراء (الاتفاق مع البنك)

وتعد الخلقية المباشرة للبدء فى البرنامج هى تدهور أحوال الاقتصاد المصرى نتيجة لتدهور معدل

التبادل الدولى وحرب الخليج.

ثم انتقل إلى الحديث تفصيلا عن : أولا - الإدارة الاقتصادية الكلية والتشبيث وتتضمن : السياسة المالية والسياسة النقدية وسعر الصرف والقطاع المالى المتمثل فى تقوية أعمال الرقابة على البنوك وزيادة رأسمالها، وثانيا - التكيف الهيكلى ويتضمن : إصلاح القطاع العام وسياسات التسعير وسياسات التجارة الخارجية وإصلاح القطاع الخاص وثالثا - الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يهدف إلى تخفيف وطأة الآثار الضارة التى تنتج عند بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ووضع آليات لحماية فئات مستهدفة مختارة من الآثار طويلة المدى للتكيف الهيكلى . ثم أوضح المتحدث أهم ملاحظاته على البرنامج المتمثلة فى أنه يضع على عاتق الاقتصاد المصرى التكيف مع البيئة الخارجية غير المواتية وإعمال قضية الإصلاح الضريبى، وافترض أن الاستثمار العام منافى للاستثمار الخاص ولا يبالى بالاعتبارات غير الاقتصادية فى ملكية المشروعات وبالذات ملكية الأجانب للمشروعات المحلية، ويحمل فى طياته خطر الانكماش، وأن حجم الموارد الخارجية التى يتيحها مصر محدود للغاية.

وفى الختام عرض المتحدث لبرنامج بديل فى حالة مصر تتلخص أهم توجهاته فى : تعميم نظام ضريبى منتج، وإصلاح الجهاز المصرفى وإعطاء أولوية قصوى لمكافحة التضخم بتقليل عجز الموازنة العامة واستخدام خلطة أكثر توازنا من إجراءات زيادة العرض الكلى وإجراءات تخفيض الطلب الكلى، وإصلاح التشريعات الاقتصادية وبالذات قانون الضرائب وقانون النقد الأجنبى والسعى نحو توطيد العلاقات الاقتصادية مع الأطراف الأخرى فى الجنوب وفى إطار تكاملى واستخدام الخلطة المناسبة لجهاز الثمن باستخدام قوى السوق والتحكم المباشر من خلال التخطيط وأخيرا فتح العملية السياسية بالتوازى مع الإصلاح الاقتصادى وقد قامت بالتعقيب د. هناء خير الدين.

ويعد فقد كان هذا سجلا لمشاكل وتحديات الاقتصاد المصرى والعالم يخطو إلى قلب التسعينات، كما بدأ لسيمنار الثلاثاء فى موسمہ الأكاديمى الحافل لعام ١٩٩٢/٩١ الذى أشرف على إعداده وتنظيمه د. محمد سمير مصطفى .